طالبت السلطات بفتح ملف الطعام الفاسد.. وكشفت أزمة القيادات العربية المعتدلة في المنطقة.. وتبرير لتفتيش الطائرات المتجهة للبنان

الصحافة الأردنية ترى ان شروط السلام تغيرت.. وتدعو لوقف إتهام العراقيين برفع الأسعار.. وتنتقد نقابة «أصحاب المناسف»

عمان ـ «القدس العربي»:
ـ من بسام البدارين:

انشغلت الأوساط الصحافية والإعلامية الأردنية طوال الأسبوع الماضي بنقاش حاد حول أداء رئيس بلدية العاصمة الجديد عمر المعاني حيث تطوع للدفاع عنه الصحافي خالد محادين في صحيفة «الرأي» فيما هوجم الأخير بشدة من قبل كتاب آخرين في نفس الصحيفة وفي صحيفة «المحور» الأسبوعية بسبب دعوته لمنح العمدة الجديد للعاصمة فرصة العمل قبل الهجوم عليه.

وفي الأثناء تنوعت إهتمامات الكتاب ما بين متحدث عن تغير في شروط لعبة السلام في المنطقة ومنتقد للحملة الإعلامية التي إستهدفت الأردن بسبب دوره في لبنان مع إهتمام خاص بتطورات الملف العراقي وحوارات العاهل الأردني مع قطاع الشباب وهي حوارات حظيت بتغطية واسعة النطاق.

وكتب محادين قائلا ان المعاني ليس عضوا في شلة وجاء الى هذا الموقع الذي تولاه قبله كثيرون وسيتولاه بعده كثيرون، بعضهم يترك انجازات بلا قيمة وبعضهم يترك وراءه شهادة على قدرته في العمل والانجاز، ولهذا فان من اختاره لهذا الموقع لا يمكن ان يكون قد اقدم على مغامرة غير محسوبة، لأن امين عمان ليست وظيفة سهلة اذا ما قيست بعشرات ومئات الوظائف العليا والحساسة ولا يمكن لاحد ان يزعم ان هذه الوظيفة قدمت للمهندس المعاني وفق حسابات خاطئة كالثقل العشائري وعضوية نقابة اصحاب المناسف، او المحسوبية او معالجة بطالة مواطن اردني كان يعمل ليل نهار في مشروعاته الناجحة، ومع كل ما سبق يأتي التساؤل:

ـ لماذا يشن بعض الزملاء وبعض الصحف هذه الحملة الشرسة والظالمة على المهندس المعاني؟!

وقال الكاتب: اما مسألة المستشارين، فالجميع يعلم جيدا انها اسهل وظيفة واعلاها دخلا لكل من كانت امه خبازة، او خالته صانعة حلوى او نسيبه متنفذا او صاحب واجب، حتى كأنه يشتري الجميد بالقناطير واللحم بالشاحنات الصغيرة والمتوسطة، ومع ان هذا لا يبرر لامانة عمان ان تضيف الى الطين الماء فتزيده بلة، لكن الانصاف القائم على قاعدة ذهبية اردنية «اسوة بكذا او اسوة بهذا» تستوجب محاسبة الجميع بعد دراسة متأنية لاوضاع هؤلاء المستشارين ومؤهلاتهم والواجبات التي انيطت بهم وكيف ولماذا اختيرت لهم وظيفة مستشار التي باتت تعني في بلادنا «اسما كبيرا لوظيفة صغيرة بدخل مرتفع» ولان امانة عمان تلتزم الصمت امام ما يكتب عن هذه القضية، ولا تسعى لوضع الحقيقة امام المواطنين فقد شكل هذا اغراء للمزيد من الحملات المنصفة او الظالمة على المهندس المعاني، وهنا فانني لا ادعو للرد على كل ما يكتب ضده او ضد الامانة في عهده لان هذا عمل يحتاج الى امتياز صحيفتين اسبوعيتين وثلاثين محررا ليس لهم من عمل سوى قراءة الصحف والرد على كل صحيفة او تحقيق او مقالة، وهذا يعني ايضا دخول الامانة وامينها في مبارزة شعرية ونثرية لا مصلحة للوطن او لعمان فيها . ومع انني ادرك أنه لو فتحت الامانة كل ملفاتها امام الحاملين عليها في الوسط الصحافي، وصورت لهم كل وثائقها فان هذا لن يبدل من الامر شيئا، لان الخطورة ليست فيما يكتب واما في البحث عن اصحاب المصلحة الحقيقية في مهاجمة الامين والسعي لاظهاره بمظهر العاجز الفاسد الحاقد!

صراع الفساد

وفي نفس الصحيفة تناول الكاتب طارق المصاروة ما أعلن بخصوص قضية فساد كبيرة فقال: نقرأ نص قرار الاتهام في قضية نهب بنك فيلادلفيا.. ونشعر بالغثيان!! لا لأن هناك «اردنيين» يسرقون مئة وعشرين مليون دينار من بلدهم، وانما لانهم يجمعون من «زناة الارض» ـ والعذر من الشاعر ـ من يشارك في النهب: من انكليز وعراقيين ولبنانيين وسوريين. ومن شركات وهمية اجنبية!!

بعد قصة بنك البترا وغيره، كان علينا ان نتنبه اكثر:

ـ أولا: في أجهزة الرقابة؛ ذلك ان المتهم الاول بقي على رأس مجلس الادارة منذ عام 1993 وان المتهم الثاني بقي مساعد المدير من البداية ثم صار عام 2001 الى 2002 المدير العام.. وهؤلاء لم ينهبوا 120مليونا في يوم او سنة. فأين كانت الرقابة؟

ثانيا ـ كان علينا منذ كارثة بنك البترا ان نقيم محاكم اقتصادية.. ان نسن قوانين للمحاكمات الاقتصادية بدل وضع هذه القضايا امام محاكم خاصة واستثنائية، لأن قرار المحاكم العادية هو الذي يعطينا فرصة استرداد المتهمين الفارين، واسترداد اموالهم التي نهبوها.. فهناك 43 متهما في قضية بنك فيلادلفيا منهم اعداد كبيرة من الفارين وعلى رأسهم الفاسد الاول!!

ثالثا: اهم ما في هذه القضية انها بعيدة عن الفساد الحكومي.. لا من حيث الفاعلون ولا المستفيدين ولا المتواطئين. وهذه ـ يضيف المصاروة ـ ملاحظة ليست في صالح قابضي «شل الحكومات»، من المعارضين الذين يدخلون الحكم ـ وهم اشراف ـ ويغادرونه ليكون الفاسدون والنهابون والسراقون هم القادمين الى هذا الحكم المسكين!! فمن ملاحظة اسماء المحتالين والسارقين نرى ان سائق جرافة وصل الى عصامية فيها 12 مليون دينار. وان سوريين ولبنانيين انجباريين حصلوا على تسهيلات بملايين اخرى.. الى «كادحين» كثر ليسوا وزراء ولا اعيانا ولا نوابا!!

ليس المهم ان نتحسر على اللبن المراق! المهم ان نتعلم الدروس، وان نشدد الرقابة ونضع قوانين صارمة للاقراض وللتسهيلات البنكية، ولشروط فتح حسابات تجارية في البنوك. فلماذا نفتش زائر فندق، ولا نسأل عن صاحب الحساب التجاري او رئيس مجلس ادارة البنك او مديره العام: اين قرعة ابيك؟!!

وأن.. وأن والاهم انشاء محاكم عادية تختص بالقضايا الاقتصادية والمالية، فالعالم لا يقبل الا المتعارف عليه!!

الملف اللبناني

وفي صحيفة «الغد» كان للكاتب جميل النمري مداخلة بخصوص تطورات الملف اللبناني فقال: نهنئ لبنان الغالي والعظيم بانتهاء الحصار الجوّي والبحري الإسرائيلي الغاشم.

كانت عمّان المعر الوحيد لمرور الطيران «الإنساني» الى بيروت، ولحسن الحظ اننا لا نملك شاطئا على البحر المتوسط يكون محطةً وحيدة لمرور السفن الى لبنان، والا كنّا متهمين بحرا وجوا بالتواطؤ في محاصرة لبنان!

اعتماد مطار عمّان ممرا وحيدا الى بيروت اثناء الحصار جلب علينا حملات تحريض، وتهما ليس فيها ادنى احترام للحقيقة. وقبل 48 ساعة من انتهاء الحصار الجوّي على لبنان، وجدنا من «لحقّ حاله» باجتراح عمل بطولي! إذ ذهبت طائرة قطريّة الى بيروت من دون المرور على عمّان، واستقبل «بعض» الإعلام الطائرةَ وركّابَها بتغطية صحافية وتهليل احتفالي بكسر الحصار، لكن نغّص على الاحتفال قليلا اعلان السلطات الاسرائيلية ان الرحلة حصلت على موافقة مسبقة منها.

القضيّة مفهومة وبسيطة، ولا تحتاج الى توضيح لو امتلك من اطلقوا الحملة الاعلاميّة على الاردن ذرّة انصاف. فأثناء الحرب والتدهور الخطير للوضع الداخلي، ونقص المواد الطبّية وغيرها، تحرك العالم لمساعدة لبنان؛ ولمّا كانت اسرائيل تصرّ على استمرار الحصار، فقد توصل لبنان الى تفاهم دولي وافقت عليه اسرائيل، باعتماد عمّان ممرا للطيران الانساني. اين المشكلة في هذا؟!

ولأن الأمر هو فعلا كذلك ببساطة، بدأت الماكينة الاعلامية تبحث عن مواد اضافية للتحريض؛ فظهرت قصّة التفتيش (هل هناك مطارات بلا تفتيش؟!) والاهانات التي لم تجد من يقول انه تعرّض لها! ولم تنفع تصريحات الحكومة اللبنانية، ولا الركاب انفسهم في وقف الحملة! وقد رأيت تقريرا عجيبا لفضائية من المطار، يبدأ بطرح المندوب للمشكلة، يلي ذلك مقابلات مع الكابتن (أكدّ جازما أن لا مضايقات اطلاقا، وأشاد بتعاون الجانب الاردني)، ثمّ شهادات من الركاب (أكدّوا الشيء نفسه)، لكن التقرير ينتهي بتعليق دراماتيكي من المندوب، يؤكد فيه على المشكلة، وكأنه لم يسمع كلمة واحدة من الشهادات التي وردت في التقرير نفسه!

ليس سرا ان عبور الطائرات أجواء لبنان الى بيروت اثناء الحصار لم يكن ممكنا من دون موافقة اسرائيلية، والبطولة أو النصر الذي اجترحته الطائرة القطرية هو حصولها على الموافقة بعدم التوقف في عمّان! طيب مبروك.

وختم النمري قائلا: الحرب على لبنان، وحصاره وضربه وتدميره كانت مأسوية حقا، وعلى هامش كل مأساة تظهر أكثر من ملهاة، وقد كانت الحملة آنفة الذكر واحدة منها، وتوّجت بنهاية بطولية من الطراز نفسه.

أزمة المعتدلين العرب

وفي صحيفة «العرب اليوم» قرر الكاتب فهد الخيطان ان شروط لعبة السلام في المنطقة تغيرت وقال:

لم يعد اي طرف في المنطقة على استعداد للاستمرار في لعبة السلام وفق الطريقة السابقة، الدول المعتدلة قبل المتشددة تريد نهاية من الآن.

في مقابلته مع مجلة «التايم» الامريكية عبر جلالة الملك عبدالله الثاني عن مأزق المعتدلين في المنطقة وعلى رأسهم الاردن.

تصريحات الملك هذه تمهد الطريق امام تحرك عربي قادم في الامم المتحدة هذا الشهر. وجلالته سيكون مشاركا رئيساً في الاجتماعات السنوية للامم المتحدة. وينظر العرب الى تلك الاجتماعات باعتبارها مناسبة تاريخية وحاسمة لاعادة الاعتبار لقضية السلام العادل في المنطقة والملف الفلسطيني الاسرائيلي على وجه التحديد، وهي الفرصة الاخيرة المتاحة هذا العام امام كل الاطراف لاحداث التحول المطلوب في الشرق الاوسط.

النقاش مستمر منذ وقف العدوان الاسرائيلي على لبنان حول السبل المناسبة للاستفادة من التجربة اللبنانية لانقاذ عملية السلام المنهارة.

الخطة الآن ـ يضيف الخيطان ـ تقوم على تفعيل مبادرة السلام واقناع الدول الكبرى باعتمادها كأساس للسلام في المنطقة مع بعض التوضيحات والاضافات التي تضمن شمولها لجميع عناصر التسوية المعروفة والشروع في مفاوضات لتنفيذها وفق جدول يحدد موعداً لنهاية اللعبة من الآن، وعدم الدخول في مفاوضات سلام جديدة تأخذ 15 سنة اخرى كما حدث في السابق واجتماعات الجمعية العمومية ستكون مناسبة بالنسبة للاردن للالتقاء بقادة الدول المؤثرة وفي مقدمتهم الادارة الامريكية باعتبارها الطرف المعني اساسا في عملية السلام في المنطقة.

الاردن ليس متفائلا برد ايجابي من واشنطن لكنه في نفس الوقت مصمم على طرح الموضوع بجدية عالية ودونما تهاون، فالادارة الامريكية الغارقة في العراق وافغانستان ليس امامها من سبيل لتحقيق انجاز قبل الانتخابات المقبلة سوى في الملف الفلسطيني الاسرائيلي، وبخلاف ذلك فان المنطقة ومصالح واشنطن الحيوية فيها ستكون تحت رحمة قوى التشدد التي تسيطر على الشارع العربي الآن.

اما خارطة الطريق فهي من حيث الجانب الاجرائي والبرامج الزمنية لم تعد صالحة في نظر معظم الاطراف لتكون اساسا للسلام مع التأكيد ان مبادئها الرئيسية ليست محل خلاف.

المهم ـ يضيف الكاتب ـ قبل مخاطبة القوى الدولية المؤثرة انجاز اتفاق فلسطيني داخلي اذ لا يمكن التحرك دوليـاً والوضع الفلسطيني الداخلي على ما هو عليه من خلاف واحتراب بين الرئاسة والحكومة، وربما يكون الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية هو الامل الوحيد للخروج من المأزق.

السؤال الجوهري كيف سيتصرف المعتدلون اذا ما فشلت المحاولة الاخيرة في مجلس الامن هل يمكن الانتظار لما بعد الانتخابات الامريكية عام 2008 ام ان العام القادم هو عام الحسم كما قال الملك؟

العراقيون في عمان

وعبر مقالته في صحيفة «الدستور» إنتقد ماهر ابو طير اللغة الإنعزالية التي تستخدم احيانا ضد العراقيين في الأردن وقال: تتردد دوما تلك الكلمات التي تحمل لغة انعزالية في مفرداتنا اليومية ازاء العراقيين في الاردن، كثيرا ما نسمع في وسائل الاعلام وفي المجالس والمكاتب ان العراقيين تسببوا في رفع اسعار الشقق والاراضي، وان العراقيين تسببوا بزيادة الازدحام في الشوارع، وانهم ايضا من النوع العصبي الذي يرد على الكلمة بكلمتين، وهكذا يستغرق المجتمع في لغة جديدة ليست اساسا من ارثه، ولا تطابق واقعا يتوجب التذكير فيه.

واذا كان المثل الشعبي يتحدث دوما عن «راعي الاولى» فان العراق خلال اربعين عاما ماضية تسبب بدخول عشرات المليارات من الدولارات والدنانير الى السوق الاردنية على صعيد القطاع الخاص، بالاضافة الى المليارات التي دخلت الاقتصاد الرسمي عبر دعم موازنتنا وتقديم النفط بأسعار زهيدة جدا تسببت ايضا بحياة رغيدة للناس، من سعر الرغيف مرورا بمدفأة الشتاء وصولا الى رسوم الجامعات وجميع الخدمات والسلع التي كانت رخيصة بسبب الدعم النفطي، وبسبب العلاقات الاقتصادية اليومية مع القطاع الخاص الاردني الذي عاش على التصدير للعراق ووظف الاف المواطنين في مؤسساته وشركاته، كان العراق والعراقيون هم اصحاب الاولى، دون منة من جانبهم، ودونه ضعف من جانبنا

وتابع الكاتب يقول: نعيش حتى يأتي اليوم الذي نسمع فيه تعليقات تحوي تحميلا للجمائل للعراقيين في عمان، للعراقيين الذين اقتسموا رغيف خبز اولادهم خلال الحصار بيننا وبينهم، للعراقيين الذين نراهم اليوم ادخلوا ايضا سيولة بالملايين الى الاردن، فلم يعيشوا على صدقة مني او من غيري، حتى فقراؤهم بقوا يعيشون في كرامة وعزة ولم نسمع انهم حاولوا الاخلال بالمجتمع، لنسمع بالمقابل نكرانا لهم، تحملونا في زمن قوتهم وضعفهم، واليوم لا نجد من يتحملهم، بل على العكس، نجد ان مجتمعنا يضع اللوم عليهم اليوم وهذا سلوك معيب وغير محترم لا يليق بنا.

اكثر ما يثير في هذا الموضوع ان ينسى كثيرون ان العراق لولا قصة فلسطين من جهة اخرى والشعارات التي طرحت عراقيا لاجل فلسطين، لما دفع الشعب العراقي، الثمن اليوم، ونحن ايضا من هذه الزاوية نتصرف بشكل معيب جدا وكأننا نؤكد فقط اننا بمجموعنا «اكالين نكارين»، ننسى ما قدمه الاخرون لنا في ساعات عزهم وضيقهم، بل ونتصرف بفوقية معهم.

ظهور تناقضات جديدة في روايات الاخوان المسلمين عن تعذيب وقتل كمال السنانيري.. تشبيه النظام بالعمارة الايلة للسقوط فوق رؤوس الجميع

اشتعال المعركة ضد شقيق حسن البنا بسبب فتواه عن تحليل التدخين للصائم في رمضان وهجمات ضد المفتي بسبب مدة حمل امرأة عجلان

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة الجمعة عن محادثات الرئيس مبارك مع فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني. وبدء التحقيق في اسباب غرق الكراكة خطاب في قناة السويس والاستعداد لانتشالها وبدء العام الدراسي اليوم ـ السبت ـ واستعدادات الحكومة لشهر رمضان المبارك واستمرار ازمة 25 الفا من اصحاب المعاش في القاهرة الذين اجبرتهم وزارة المالية على صرفها من مكاتب الخزانة العامة لا من مكاتب البريد وانفجار ماسورة المياه الرئيسية في شارع الوايلي بالقاهرة وتعطل المرور في شارع بورسعيد واستمرار الحملات للتفتيش على المناطق المشكوك في وجود انفلوانزا الطيور فيها ووصول اول شحنة من الدجاج المجمد المستورد من البرازيل وزيادة قدرها 12 سنتيمترا في بحيرة ناصر خلف السد العالي ووصول المستوى الى 173,72 مترا وتصريحات وزير الري والموارد المائية الدكتور محمود ابو زيد التي اكد فيها ان تعليمات الرئيس مبارك هي عدم بيع المياه للفلاحين واحتراق جرار قطار في مرسى مطروح واستمرار الاضطراب في حركة القطارات، وحكم محكمة النقض ببطلان نتائج انتخابات مجلس الشعب في دائرة نبروة والتي ادت لاسقاط فؤاد بدراوي نائب رئيس حزب الوفد واعتدال الجو ومسلسلات التلفزيون في رمضان واستعدادات الصحف لتخصيص صفحات خاصة له طوال الشهر واعاده الله علينا جميعا مسيحيين ومسلمين باليمن والخير والبركات. وان كان هذا مشكوكا فيه بسبب هكذا حكومة سوف نبدأ بها تقرير اليوم لنتخلص من شؤمها.

حكومة ووزراء

والى حكومة الشؤم والنحس والبيزنس وما اشبه وانجازاتها الرائعة التي حدثنا امس عنها زميلنا وصديقنا رئيس تحرير «الاهرام» اسامة سرايا بقوله: «النتائج النهائية لجهد حكومة الحزب الوطني في توفير فرص العمل جاءت مبشرة بالامل في استكمال تحقيق وعد الرئيس بعد عام من بدء تنفيذ البرنامج وفي مواجهة مشكلة البطالة على وجه التحديد تشير الاحصاءات الرسمية الى ان 200 و850 عاملا قد سجلوا اسماءهم وعناوين الشركات التي يعملون بها في سجلات التأمينات الاجتماعية وهو رقم مؤكد لانه من غير المعقول ان يسجل في ملفات التأمينات الا من التحق بعمل حقيقي. هذه الوظائف اتيحت للعاملين في القطاع الخاص واذا اضفنا 73,512 وظيفة وفرها الجهاز الحكومي ومسجلة في صندوق تأمينات الحكومة فان عدد الوظائف التي تم استحداثها في العام الماضي وحده يبلغ 923,712 وظيفة واذا كان عدد الذين خرجوا من التأمينات والمعاشات دون سن التقاعد او الوفاة 207,200 فان صافي عدد الوظائف المستحدثة في العام الماضي وحده يبلغ 715 الف وظيفة رسمية مسجلة في صناديق التأمينات. والحقيقة ان هذا الرقم الذي يمثل احصاءات رسمية لا يعكس حقيقة عدد الوظائف المستحدثة في مصر في ظل سوق العمل التي تتسم بشيء من عدم التنظيم، فمن المؤكد ان سوق العمل في مصر استوعبت اعدادا اخرى هائلة من العمالة غير المسجلة رسميا وهذا واقع لا يستطيع احد انكاره فليست كل العمالة في مصر مسجلة في التأمينات الاجتماعية. نحن امام انجاز حقيقي خلال العام الاول وهو كفيل بدعم الثقة في قدرتنا على توفير الوظائف التي جاء بها برنامج الرئيس على مدى السنوات الخمس المقبلة، والحقيقة ان قدراتنا على توفير الوظائف في المستقبل سوف تزيد. نحن نمضي بخطى واثقة على طريق نعلم انه طويل وشاق ولكنه ينتهي بنا الى ما نريد وكل ما نحتاجه هو ان نعمل معا متكاتفين يحدونا شيء من العمل في قدرتنا على الانجاز وتجاوز كل العقبات والتخلي عن المصالح الفئوية الضيقة والكف عن نشر اليأس والاحباط في نفوس لديها القدرة كل القدرة على العمل. لقد بدأنا طريق الاصلاح وهو طريق يحتاج منا الى وعي بما نواجهه ووعي بما نتسلح به في تلك المواجهة نحن بحاجة الى ان نلتفت الى اهتمامات المواطن المصري البسيط الذي يواجه غلاء الاسعار ويبحث عن السلع الضرورية وزيادة الدخل وعن سبل حياة كريمة لن تتحقق في ظل الصخب السياسي على صفحات الصحف او امام كاميرات الفضائيات او افتعال معارك وهمية».

طبعا لا بد من الالتفات الى توفير السلع الضرورية للمواطن البسيط وتوفير حياة كريمة. والحق يقال فان الحكومة التفتت فعلا اليها ونجحت فيها والدليل قول زميلتنا بـ«الاخبار» مديحة عزب في نفس اليوم: «مع العد التنازلي لحلول شهر رمضان المعظم اشتعلت اسعار معظم السلع خاصة الغذائية فزادت اسعار اللحوم والطيور والاسماك بمتوسط من 3 الى 5 جنيهات في الكيلو. شهدت كذلك اسعار الخضر ارتفاعا كبيرا من بامية الى فاصوليا الى كوسة الى طماطم الى البصل والثوم وغيره. حتى البقوليات الجافة والالبان ومنتجات طالتها النيران الصديقة الامر الذي عجز معه معظم المواطنين من ذوي الدخول المحدودة عن مواجهة متطلبات الحياة اليومية وبالذات من كان منهم يعول اسرا كبيرة العدد.

والسؤال الان: اين الدولة واجهزتها، الم يعد لها اي سيطرة من اي نوع على الاسعار وارتفاعها الجنوني. ان الامور لا يمكن ان تستمر بهذه الطريقة فلا بد من تحرك فعلي للحكومة ضد المستغلين».

وقد تحركت حكومة الشؤم والنحس والبيزنس وما اشبه لتريح المواطن البسيط وهو ما اجبر زميلنا وصديقنا والمؤرخ وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد جمال بدوي لان يقر ويعترف امس ايضا بما هو آت: «اصحاب المعاشات الذين افنوا اعمارهم في خدمة الحكومة فلما اوشكت حياتهم على نهايتها آن لهم ان يستريحوا ويقبضوا حقوقهم الشهرية وهي ليست منحة ولا صدقة، وانما هي اموال اقتطعت من مرتباتهم في ايام شبابهم لترد اليهم في زمن الشيخوخة ولكن الحكومة لم ترحم شيخوختهم واستكثرت عليهم هذه القروش الهزيلة وتجلت عبقريتها في تعذيبهم فبعد ان كانوا يقبضون المعاش من مكاتب البريد صدر فرمان بان يستلموها من مقر الخزانة العامة. لقد تكدسوا على الارض وكل منهم يتمنى الموت على البقاء في دولة ترتكب افعالا ضد الانسانية وتتفنن في اذلال بنيها ثم تزداد المأساة فداحة بصدور فرمان آخر يفرض على حملة بطاقات التموين اعتماد البطاقات من مكاتب المعاشات والحصول على ختم النسر على مفردات معاشهم (!!). لقد فقد المواطن المصري مبررات وجوده وصار عبئا ثقيلا على حكومة تعمل في خدمة الاثرياء وتستثقل دم الفقراء وتتمنى زوالهم بعد ان استولت على اموال التأمينات ودفعت بها الى خزينة تعرف كيف تصادر الاموال ولا تقبل ردها الى اصحابها (!!)».

لا. لا. هذه مبالغات تصدر عن نفوس حاقدة بعكس الاخرين الذين اشادوا بحسن معاملة الحكومة للمواطنين واحترام آدميتهم. وقد شاء حظ بدوي العاثر ان ينفي كلامه في نفس عدد «الوفد» زميله طلعت المغاوري الذي انطقه ربك بكلمة حق هي: «تلفيق القضايا للابرياء من قبل اجهزة الامن ليس جديدا وقضية بريء بني مزار ليست الاولى او الاخيرة في هذا المضمار، فقد تعودت اجهزة الداخلية على اغلاق قضايا كثيرة بتلفيقها الى ابرياء، ليس مهما ان يعدم بريء فالمهم لديهم رفع شعار «كل شيء تمام يا فندم» والامن بخير ما دام الامن السياسي بخير وليس مهما الامن الجنائي، حيث تسود الفوضى والبلطجة في الشارع المصري، المهم ان يظل السادة في كراسيهم ومناصبهم حتى ولو ذهب ألف بريء الى الجحيم فليحاكم النظام الذي سمح للامن استخدام كل التجاوزات ضد المواطنين وضد حقوق الانسان لانتزاع اعترافات على جرائم لم يرتكبوها، لن نقول حاكموا وزير الداخلية الذي شهد عهده الكثير والكثير من الكوارث الامنية، ولن نقول للحكومة ولوزير داخليتها: استقيلوا يرحمكم الله، فمصر ليست عزبة لاحد ومن يفشل فليستقل وليترك الفرصة لمن يستطيع خدمة الوطن والمواطن دون مَن ويحفظ للوطن والمواطن عزته وكرامته فهل نحلم كثيرا؟».

وهل هذا سؤال؟ طبعا طلعت يحلم وقد صدمه في نفس اليوم ـ الجمعة ـ زميلنا وصديقنا بـ«الجمهورية» محمد العزبي الذي اشار في عموده اليومي لعملية التعذيب الرهيبة التي تعرض لها الشاب امجد على ايدي كمين الشرطة في الزعفرانة، والذي اصدر وزير الداخلية قراره باحالتهم للاحتياط وتقديمهم لمحاكمة عسكرية فقال محمد «لم تعد الادانة وحدها، او التحقيق مع الجناة «الشرطة» او الاعتذار للضحية وللمصريين كافيا ان يحل المشكلة التي استشرت، فالمطلوب هو دراسة نفسية وعلاج واستبعاد للمرضى الذين لا يكتفون بالفظاظة وسوء المعاملة او حتى الايذاء بالضرب، ولكن لماذا يعشقون المشاهد الجنسية وخلع البنطلون والتهديد بالاغتصاب والجديد هو «نتف» شعر «العانة» هذا ولو ان الحساب جاد فان الجرائم لا تتكرر. وهل حقا يسود الامان في ظل خوف الانسان!».

الامن والاخوان

والى المعركة بين فؤاد علام والاخوان وكنا قد اجلنا قسما منها الى تقرير اليوم مثل الحديث الذي نشرته «المصري» الخميس مع المستشار علي جريشة واجراه معه زميلانا احمد الخطيب ومحمد عزام، وما يهمنا فيه قوله: «علام جاء لي خصوصا الى ألمانيا، عندما كنت اعيش هناك واعمل مديرا للمركز الاسلامي في ميونيخ، وكان معه ضابط آخر وقال لي انه موفد من الرئيس مبارك من اجل تهدئة الاوضاع في الخارج لان المظاهرات اندلعت في اوروبا وفي المانيا على وجه الخصوص عندما تظاهر اكثر من 16 الف شخص رفعوا لافتات «دم السنانيري اغلى من دم السادات»، و«من قتل السنانيري» فجاء علام وعقد معي خمس جلسات بعد ان استبعدت الضابط المرافق واعترف علام انه مارس التعذيب، ولكنه لم يقل مارسه مع من وارجو الا ينكر حتى لا اضطر لاظهار دليل يثبت انه اعترف ومن الممكن ان اتقدم بهذه الادلة الى محاكم دولية عندما تنوي الجماعة اتهام كل من مارس التعذيب في مصر لتقديمهم للمحاكمات الدولية.

عندما زار الرئيس مبارك المانيا في اول رحلة له عقب توليه الرئاسة بعد مقتل السادات، استقبلته مظاهرة ضخمة من الجالية الاسلامية، تطالبه بالكشف عن قتله السنانيري، وقد احرج هذا الموقف الرئيس مبارك خاصة انه كان في بداية عهده، وقام علام بتوسيط احد الاشخاص للاتصال بي مدفوعا من مباحث أمن الدولة، وكنت وقتها في المدينة المنورة، وكان ذلك قبل المظاهرة بيوم الاحد، وعلموا بأمرها من الصحف الكبرى في المانيا التي نشرت خبر المظاهرة، التي ستقابل الرئيس مبارك في زيارته لالمانيا، وطلب مني وقفها فرفضت ذلك، وقلت لهذا الشخ انا في المدينة وهذا الامر في يد الاخوة في المانيا، فعليكم بهم اما انا فلا، وبعد المظاهرة وعندما سافرت الى المانيا جاءني علام، وعقدت معه خمس جلسات، وقال لي الرواية المرفوضة عن مقتل السنانيري، وظل اسبوعا كاملا في المانيا على نفقتي الخاصة، وطلبت منه 4 طلبات بعدما قال لي: هل تريد شيئا؟ فقلت له: لي اربعة مطالب، فهل تنفذ؟ فقال: نعم، فقلت قضية التخابر مع ايران التي اتهم فيها الصحافي الاخواني جابر رزق تحفظ لانها ملفقة، فقال: حاضر، وذلك بعد اثبت له بالدليل تلفيق هذه القضية، والمطلب الثاني الافراج عن 40 من اعضاء الاخوان الذين كانوا معتقلين في ذلك الوقت، ولا اذكر المطلبين الاخرين وقام بالتنفيذ بالفعل. والحق يقال ان علام اذكى ضابط مباحث امن دولة جاء الى هذا الجهاز، وكانت علاقتي به شخصية منذ ان كان «ملازم اول» في السويس، وكنت انا وكيل نيابة في نفس المدينة وعلاقتي به استمرت طويلا، لانني وجدته ابن ناس، وكنت اقول له: يا فؤاد انت خسارة في جهنم ولكن مع الايام لم تكن علاقتي به صداقة، لانها لو كانت كذلك لكان فيها وفاء ووقع هو في عدم الوفاء».

وللمرة الثالثة او الرابعة، لا اذكر ـ قاتل الله الشيخوخة ـ لا اريد ان ادخل طرفا في هذه المعركة، ولا زلت عند رأيي الذي كتبته من ضرورة ان يبحث صديقنا النائب الاول لمرشد الاخوان الدكتور محمد سيد حبيب عن وسيلة لوضع نهاية لتصاعد هذه القضية وهو امر ممكن، لان اللواء علام لديه من المرونة والتفهم في ان يحصر خلافاته ومعاركه مع الاخوان في اطار المساجلات الكلامية ودافعي لذلك هو احساسي العميق بضعف موقف الدكتور حبيب، وبان دخول جريشة طرفا وكذلك يوسف الندا لن يفيد فهما موجودان خارج مصر، وما يقولانه لا يؤدي مطلقا لتدعيم اتهامات حبيب لعلام اذا ما تحولت تحقيقات النيابة الى المحكمة، ولان كل ما يلوح به الاخوان من وثائق في حوزتهم اعتبره وقد اكون مخطئا عملية تهويش.

اما بالنسبة لما قاله جريشة فقد كشف عن مزيد من التناقضات في شهاداته ففي المرة الاولى قال ان علام جاء لوحده وفي هذه الشهادة قال انه كان معه ضابط آخر، واكد انه استضافه في المانيا على نفقته ولم نعرف لماذا استبعد الضابط الاخر من الاستضافة وتناقض ايضا عندما قال ان علام اعترف له بممارسة التعذيب ولم يقل له مع من؟ دون ان يذكر اسماء وبالتالي فهو هنا يبرىء علام من تعذيب وخنق السنانيري، خاصة ان انهى شهادته بالاشادة به وبعلاقاتهما القديمة.

اما الذي يؤكد الشكوك في روايات جريشة فهما المطلبان اللذان طلبهما من علام وكأنه يشترط عليه ونفذهما علام وهما حفظ قضية اتهام جابر رزق بالتخابر مع ايران والافراج عن 40 من الاخوان.

وفي حقيقة الامر فلا اجد وصفا لهذا الكلام، غير القول انه استهانة بالعقول واهانة لها، وعلى الاخوان إن يطلبوا منه الامتناع بعد الان عن الكلام حتى لا يتحول الامر الى مهزلة حقيقية، فاولاد المرحوم جابر رزق والذي كان مستشارا اعلاميا لمرشد الاخوان الراحل عمر التلمساني وللجماعة، لم توجه اليه تهمة او قضية تخابر مع ايران. وكان ـ عليه رحمة الله ـ من اعز اصدقائي واقربهم لقلبي وزميلي في مجلة «الاذاعة والتلفزيون» وهو الذي رشح شقيقتي لصديقه الدكتور حلمي القاعود الاستاذ بجامعة طنطا للزواج منها، وكان جابر من بين الالف وخمسمئة وستة وثلاثين الذين امر الرئيس الراحل انور السادات بالقبض عليهم في حملة ايلول (سبتمبر) سنة 1981 ومعه مرشد الجماعة التلمساني واخرون وكل ممثلي التيارات السياسية والدينية فمن اين جاء جريشة بحكاية التخابر مع ايران.

ايضا فانه لم يحدث مطلقا ان افرج عن اربعين من الاخوان المعتقلين بأمر من علام وتنفيذا لشرط من جريشة، فهذا امر مضحك، ان تكون لوكيل مباحث امن الدولة سلطات تعلو على سلطة وزير الداخلية ورئيس الجمهورية، والذي حدث ان الرئيس مبارك بعد توليه رئاسة الجمهورية بعد اغتيال السادات بمدة اصدر قراره بالافراج عن جميع الذين اعتقلهم السادات في حملة سبتمبر وخرج جابر مع غيره.

وفي نفس عدد «المصري» ـ الخميس نشر حديث اخر مع يوسف ندا اجراه معه زميلنا محمد عزام وجاء فيه:

«قال يوسف ندا مفوض العلاقات الخارجية في جماعة الاخوان المسلمين لـ«المصري اليوم» في اتصال هاتفي من مقره في سويسرا، ان عمر التلمساني المرشد الثالث للجماعة، ارسل له ملفا كاملا عن مقتل السنانيري يثبت بما لا يدع مجالا للشك ان اللواء فؤاد علام وكيل مباحث امن الدولة السابق هو الذي قتل السنانيري. واضاف ندا ان التلمساني ارسل له لتأمينه وحفظه وامره بالا يخرجه الا بأمر المرشد، وحدث ان توفي التلمساني وجاء بعده ثلاثة مرشدين هم: محمد حامد ابو النصر ومحمد المأمون الهضيبي ومصطفى مشهور، وكلهم لم يسمحوا له باخراج الملف بمن فيهم المرشد الحالي، وعلق ندا على نفي علام قيامه بزيارة المستشار علي جريشة في المانيا ليطلب منه التوسط لدى الاخوان بالخارج لايقاف مظاهراتهم ضد الرئيس مبارك بأنه «كذب» وقال: يكفي ان اقول له اننا رصدنا زياراته لاوروبا وقمنا بتصويرها حيث اوقفنا المظاهرات في اوروبا بعد ذلك بناء على طلب علام منا بصفته مبعوثا من الرئيس مبارك. واكد ندا ان قتل السنانيري جاء بسبب انه من الشخصيات المعدودة التي نجحت في المساهمة في احياء الجماعة بعد فترة الشتات، كما انه كان مسؤولا عن تجنيد من ذهبوا الى افغانستان، وكان متحركا في الخارج وسط الاخوان، فحاولوا ان يعرفوا منه هذه المعلومات الا انه رفض الحديث فقتلوه وقال: ان اجهزة مخابرات خارجية كانت تضغط على مصر بقوة للحصول على هذه المعلومات وهو ما عجل بنهاية السنانيري.

من ناحية اخرى، نفى ندا وجود صراع بين قادة التنظيم الدولي قائلا: ابراهيم صلاح الذي يعيش معنا في سويسرا ويعمل مع اجهزة المخابرات ضدنا ليس من الاخوان، وانشق عنهم منذ عام 1970. ولدي تقارير كتبها صلاح ضد الحركات الاسلامية الاخرى وضد الحكومة المصرية والرئيس مبارك نفسه حيث يعمل مع اي جهاز مخابرات، حتى انه عندما جاء الى مصر تم اعتقاله لمدة اسبوعين قضى الاول منهما في مباحث امن الدولة والثاني في جهاز امني آخر الذين طلبوا منه ان يعمل معهم. واضاف ندا انه كان يتمنى ان يستطيع العودة لمصر لكنه لا يستطيع في ظل الظلم الموجود بها ـ على حد قوله ـ والذي وصل الى ان اجهزة الامن تكتب تقارير ضده منذ عام 1981 وترسلها للمخابرات الامريكية والغربية. واشار ندا الى ان هذه التقارير بحوزته بعد ان طلبها اثناء نظر قضيته، فحصل على 40 صندوقا، كل صندوق به 10 ملفات يحتوي كل منها على 200 ورقة مليئة بالتقارير التي كتبها ضباط امن احيلوا للتقاعد ويعملون بالقطعة مع اجهزة المخابرات الغربية».

وهذا الكلام في رأيي ـ وقد اكون مخطئا ـ يدين الجماعة بتعاونها مع اجهزة مخابرات اوروبية لانه لا يمكن لعاقل ان يتقبل فكرة ان تقوم الجماعة بعملية رصد ومراقبة لتحركات علام في دول اوروبا، دون معرفة اجهزة هذه الدول. لان هذه عملية تحتاج الى امكانيات جهاز امني من توفير عناصر متخصصة في المراقبة وامكانيات للتصوير والتسجيل وعدد كبير من الافراد والسيارات وشبكة اتصالات، فاما ان للاخوان جهازا امنيا في الدول الاوروبية يعمل بتعاون مع اجهزتها او ان هذه الاجهزة هي التي تتبعت تحركات علام وسلمت تقاريرها للاخوان، والامر الثاني هو حكاية الملف الذي سلمه التلمساني ورفض نشره المرشدون الثلاثة الذين خلفوه، فاذا كان موجودا وموثقا فقد حانت لحظة الكشف عنه من جانب المرشد الحالي محمد مهدي عاكف خاصة وان احتمالات تقديم نائبه الاول حبيب للمحاكمة واردة. مرة اخرى وقبل ان ننتقل للقضية التالية في تقرير اليوم اتمنى على الدكتور حبيب البحث عن حل لهذه القضية ويبتعد عن استخدام المعلومات التي يسردها جريشة وندا ولذلك لم استرح الى تصريحه المنشور امس في «المصري اليوم» لزميلنا محمد عزام وقال فيه:

«ان جميع الخيارات اصبحت مفتوحة امام الجماعة حاليا للتعامل مع هذه القضية ومنها الاتصال بيوسف ندا لاخراج ملف مقتل السنانيري واستعادته من سويسرا لتقديمه في اوراق القضية. لم يكن لنا علم بتفاصيل ملف السنانيري المودع في سويسرا لكن هذا الملف وتفاصيل التسجيلات التي لدى الدكتور جريشة تؤكد قيام علام واثنين من معاونيه بقتل السنانيري خنقا بعد ان فشلوا في انتزاع اي معلومات منه تتعلق بالتنظيم الدولي للجماعة».

هل هذا كلام؟ من بامكانه تصديق ان يكون لدى الجماعة نسخة واحدة من هذا الملف موجودة في سويسرا ولا توجد له عشرات النسخ في مصر وغيرها؟

معارك الصحافيين

والى معارك الصحافيين والهجوم العنيف الذي شنه يوم الاربعاء زميلنا عبد الله كمال رئيس تحرير جريدة «روز اليوسف» ضد زميلنا وصديقنا مجدي مهنا ردا على تشبيهه لنظام الحكم في مصر، بانه كالعمارة الايلة للسقوط على سكانها وصاحبها ـ ويقصد به الرئيس مبارك ـ لا يرى الخطر ولا يريد انقاذها ـ وان سكانها لا يشعرون بالامان، فقال عبد الله ردا عليه:

«ولكني اتوقف امام مسألة عدم الشعور بالامن والامان على لقمة العيش.. او الحياة.. والاهم، والمثير للتناقض، هو ان الزميل مجدي مهنا يأمن على لقمة عيشه بالفعل.. وهي هنا ـ اللهم لا حسد ـ موزعة على عدة جهات فيما اعرف.. سواء من خلال عموده اليومي في جريدة «المصري اليوم» او من خلال برنامجه في محطة دريم.. وهو برنامج معروف، او من خلال ـ وهذا هو الاهم ـ برنامجه في التلفزيون المصري ـ الذي يقبض منه راتبا شهريا ـ باجمالي الحلقات كل اسبوع، والتلفزيون كما نعلم هو جهة حكومية تتبع لهذه الدولة الايلة للسقوط.. ولا اظن انه في يوم ما صادف تأخيرا او تأجيلا لراتبه من جهاز الدولة الرسمي.. فهل لم يزل يظن انه غير آمن على «لقمة عيشه» المسألة الاخرى المحرجة والتي اطلب فيها رأي القراء، هي ما يتعلق بوضع مجدي مهنا في «روزاليوسف» وهي مؤسسة قومية يقبض منها الزميل مجدي راتبة كل شهر بالكامل دون ان يكتب حرفا، وهي حالة مستمرة دون انتقطاع تقريبا منذ كان الاستاذ محمود التهامي رئيسا لتحرير المجلة، وحين كان الزميل مجدي يعمل وقتها في جريدة «الوفد» واستمر الامر في زمن الاستاذ محمد عبد المنعم. حين صرت رئيسا للتحرير، طلبت منه ان يكتب، وتعاملت مع كاتب معروف باعتباره ايا من كان اختلاف وجهة نظره مكسبا اكيدا لـ«روزاليوسف» في اطار سياسة التحرير وقد كتب مرتين او ثلاثا خلال عام تقريبا، لكنه توقف وان لم يزل يقبض راتبه، في مثل هذه الاحوال لا اميل الى استخدام الصلاحيات الادارية لرئيس التحرير، ومن ثم فانني اطرح الامر امام القراء، لا سيما وان راتب الزميل يكفي لتعيين اربعة صحافيين شباب».

والى زميلنا محمد علي ابراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» الذي قال يوم الخميس وهو في غاية الحزن والالم: «واذا كان الصحافيون المستقلون يعايروننا بأننا صحافيون بتوع الحكومة، فأنا على استعداد ان اكتب في آخر كل مقال ما يفيد انني بتاع الحكومة، على ان يكتب هو في المقابل انتماءه السياسي او الديني، كأن يقول مستقل من الاخوان، او من كفاية او من الناصريين، او الشيوعيين، وهذا الامر ليس بدعة، لانه يدعم استقلال الصحافة، فساعتها سيحكم القراء على الصحيفة وعلى الكاتب من لونه السياسي الذي يعترف به بشجاعة، اما ان يزعم انه هو «وحده» الاستاذ والقديس والمناضل، والمجاهد، والباقي عملاء وخونة، فهذا ليس عدلاً ولا انصافاً، ولا شجاعة!!

وفي المقابل ايضا مطلوب من النقابة كتابة اسم الجريدة التي يعمل بها الصحافي على «الكارنيه» الخاص به، فليس معقولا ان يكتب الصحافي في بطاقته «الاهرام» او «روزا» او «الاخبار» ثم يذهب للعمل في صحيفة اخرى خاصة، يشتم فيها زملاءه ويعايرهم وينابذهم بأنه الافضل والاعلى».

معارك الفتاوى

واخيرا الى معارك الفتاوى وحق جمال البنا علينا وعلى القارىء ان يقف على رأيه بوضوح وقد فصله في مقاله الاسبوعي كل يوم اربعاء في «المصري اليوم» وهو يجاور مقالي ايضا مع صورة له وهو يبتسم ابتسامة خفيفة، ولا اعرف ان كان يريد ان يغيظني بها ام لا، مع اعترافي برقته الشديدة وادبه الجم فلم يرد علي رغم هجماتي المتكررة ضده، وقد تقابلنا منذ عدة سنوات في مناسبة لا اذكرها الان، وعندما تعارفنا ابتسم وقال لي احب اشوفك، ثم اتركه يقول: «انها ليست قضية الصيام، ولكنها ما هو اعم أهم واشمل، قضية التحريم والتحليل الشرعيين ـ وعندما اقول الشرعيين فاني اعني القرآن والسنة، اما آراء الفقهاء واجتهاداتهم وفتاواهم فانها ليست شرعية بهذا المعنى، حتى لو قيل انها مبنية على القرآن والسنة، لانه في غيبة وجود نص صريح من القرآن والسنة فان البناء المزعوم على القرآن والسنة ليس الا دعوى يقولها صاحبها، ولعله يؤمن كل الايمان انه مصيب ومحق، ولكن من حق غيره الا يرى ذلك، لانه ليس نبيا معصوما ولا ملكا منزها، انه بشر و«ناس من الناس» واغلب الظن ان يخطىء، فالحديث الشريف يقول: «كل بني آدم خطاءون، وخير الخطائين التوابون».

قالوا لي: ان المفتي حرم التدخين اصلا، فقلت لهم: ليس لاحد ان يحرم او يحلل، ولا ان يقول هذا حرام او هذا حلال، لان هذا هو ما اختص الله به، انه وحده الشارع، وقد قال لنا بصريح العبارة: «ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون» (النحل 116) لقد اوضحنا ان الصيام عبادة، وفي العبادة يكون الموقف الشرعي هو التوقيف ـ اي الوقوف ـ عندما جاء به الشارع دون زيادة ونقصان، واستشهدنا بكلام لابن تيمية جاء به «ولهذا كان احمد وغيره من فقهاء اهل الحديث يقولون ان الاصل في العبادات التوقيف»، فلا يشرع منها الا ما شرعه الله، والا دخلنا في معنى قول الله «ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله» (الشورى 21) والعادات والاصل فيها العفو فلا يحظر منها الا ما حرمه الله، والا دخلنا في معنى قوله تعالى: «قل أرأيتم ما انزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم ام على الله تفترون» (يونس 59) ومعروف بالطبع انه لم يرد في القرآن الكريم ولا في السنة الشريفة شيء عن التدخين، لان التدخين لم يكن معروفا، واقرب شيء اليه هو البخور وهو لا يفطر الصائم ولم يظهر الا بعد ذلك بمئات السنين، ومن اجل هذا اقتصرت النصوص المقدسة (القرآن والسنة) على تحريم الطعام والشراب والمخالطة الجنسية. اذا كان الامر كذلك، فكل ما انتهى اليه الفقهاء من تحريم يمكن ان يدخل فيما حذرت منه الآيات، ومع تسليمنا بأنهم افرغوا وسعهم في الاجتهاد وانهم ارادوا الحق، الخ، فان هذا كله لا يجعل لكلامهم الالزام الشرعي، ويعد اجتهادا بشريا يخطىء ويصيب، وكان مما قيل لي: ماذا يفعل الناس امام هذه البلبلة؟ هل يأخذون بكلامك ام يأخذون بكلام المفتي؟ فقلت لهم: ليأخذوا بالرأي الذي يختارونه وهذا افضل من ان يكون هناك رأي واحد ملزم ما دام لم يصدر به قرآن او سنة، والامر، امر ضمير، لا فتوى فلان، ولا رأي علان.

ليس هناك اسلام كاثوليكي، وليس هناك بابا اسلامي يحرم ويحلل والافتاء والمفتي امور محدثة، وقد اجاب الرسول احد الناس «استفت قلبك.. وان افتوك.. وان افتوك».

وقد يقول قائل ان الصيام اريد به حرمان الصائم مما يشتهيه من طعام وشراب، ويدخل فيه التدخين الذي يد يكون اشهى اليه من الطعام والشراب، فأقول ان الله تعالى اعلم منكم جميعا، ولو اراد ان يحرم شيئا لذكره او لأشار اليه بما يوحي بالمعنى، ولكنه لم يشأ لانه رأى في الحرمان من الطعام والشراب والمخالطة الجنسية مقنعا وكفاية، فلا تزيدوا انتم، وما اعظم اشارة القرآن (لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم» (الحجرات 7) ان الاسلام يريد تأديب المسلمين، ولكن لا يريد تعذيب المسلمين ولا اعناتهم فليس في الدين من حرج، وان الدعوة لابطال التدخين لا تكون بسيف رمضان، ولا بحد الفتوى، ولكن بالاقناع، كما اني عندما رأيت انه لا يفسد الصيام فهذا لا ينفي انه قد يكون مكروها، ولكن ليس مفطراً».

ولكن ليس معنى اشادتي برقته وادبه، وانه اصبح جاري ان لا اسعى لالحاق الاذى به او مضايقته كلما واتتني الفرصة لذلك وقد رزقني رب العزة بواحدة منها يوم الخميس في تحقيق بالصفحة الدينية بـ«الجمهورية» اعده زميلنا فريد ابراهيم، قال فيه اثنان بارك الله مقدما فيما سيقولانه ما دام ضد البنا: «المفكر الاسلامي الدكتور طه حبيش الاستاذ بجامعة الازهر يقول: ان القضية ليست في التدخين او المفطرات في رمضان اوغير المفطرات وانما المسألة تتعلق بفريق من الناس دأب على اللعب في الثوابت الدينية ومحاولة افسادها وخلق حالة من البلبلة حولها وارباك البسطاء وهي مشكلة كبرى يواجهها الفكر الاسلامي منذ القدم، فليس هناك حرج على الفكر في مناقشة اية قضية لكن المشكلة في صناع المشاكل واهدافهم وتوجهاتهم، فصاحب الفتوى من الذين ينكرون السنة تماما ولا يؤمن الا بالقرآن الكريم ويرى انه المصدر الوحيد رغم انه في فتواه حاول ان يستشهد بنصوص السنة التي ينكرها وما قاله ليس جديدا وانما يسير في نفس درب اولئك الذين يقوضون الثوابت. ان شرب السجاير او تدخينها يجب ان يكون الحديث حولها في اطار الحلال والحرام وليس في اطار المفطرات فالسجاير حرام كما لدى غالبية العلماء واذا كان الصيام هو امتناع عن حلال فكيف بمن يبيح حراما. الدكتور محمد داود استاذ الدراسات الاسلامية بجامعة قناة السويس يقول: اننا مع ادراكنا لحرمة السجاير في الايام العادية يجب ان تتناول القضية في ضوء قوله صلى الله عليه وسلم «من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة ان يدع طعامه وشرابه». اذن الصيام امتناع عن كل ما هو حرام فضلا عن الامتناع عن الشراب والطعام وجماع الزوجة وكل ذلك حلال في الايام العادية واذا كان قول الزور يسقط الصيام ويجعله جوعا وعطشا بلا ثواب وبلا فائدة كذلك فان التدخين الذين يهلك الجسد ويضعفه ويهلك المال ويدمره والذي حرم عند غالبية العلماء من باب اولى ان يفطر الصائم ذلك لانه اخذه بارادته من فمه وهو منفذ طبيعي ومعتاد كما انه مادة تدخل الى الجسد وتحقق له متعة خاصة».

ولم اجد يوم الخميس آخرين يهاجمون البنا وانما عثرت ـ والحمد لله وله الشكر ـ على هجوم سافر شنه كاتبنا الساخر احمد رجب في «الاخبار» نفس اليوم ضد المفتي الدكتور علي جمعة بقوله في بابه اليومي «نص كلمة»: «عن فتوى فضيلة المفتي بأن اقصى مدة لحمل المرأة هي اربع سنوات، يعلق المهندس سعد عبد المجيد واشرف المصري: يقول تعالى «ووصينا الانسان بوالديه احسانا حملته امه كرها ووضعته كرها وحمله وفطامه ثلاثون شهرا» فالحمل والفطام مجموعهما ثلاثون شهرا، وكما هو معلوم ان الرضاع سنتان لمن اراد ان يتم الرضاع، فاذا كان القرآن الكريم ينص على ان الحمل والفطام ثلاثون شهرا فلا يعقل ان تكون مدة حمل زوجة عجلان اربع سنوات وان يتكرر حملها هذه المدة اربع مرات، فصدق الله وكذبت بطن امرأة عجلان».

طبعا، كذبت بطن امرأة كل عجلان وبها انتهى تقرير آخر الاسبوع.